

التسديد المسبق للديون الخارجية: حالة الجزائر

أ. د. / مجبنة مسعود *

Abstract:

La décision de remboursement anticipé de la dette publique externe de l'Algérie est le fruit d'une politique mûrement réfléchie, encouragée par l'accumulation, durant une décennie (2001-2011), de réserves extérieures nettes importantes. Par ailleurs, la baisse généralisée des taux d'intérêt sur les marchés mondiaux de capitaux et le creusement des déficits publics internes et externes dans les pays développés créanciers de l'Algérie devaient favoriser une telle démarche. Enfin, une telle opération paraissait judicieuse en termes de sécurité financière et devait permettre à un pays débiteur comme l'Algérie de recouvrer l'essentiel de sa souveraineté, largement entamée avant 2001 par les conditionnalités du programme d'ajustement structurel du FMI.

Les mots clés: Dette externe d'Algérie, Remboursement anticipé, F.M.I.

ملخص:

لم يكن قرار التسديد المسبق للديون السيادية الجزائرية اعتباطيا بل كان قرارا مدروسا. كما أنه جاء في ظرف اقتصادي موات جدا إن على المستوى المحلي أو العالمي. إذ تحسنت الجزائر خلال العشرة (2001-2011) على إيرادات نفطية غزيرة نتيجة الارتفاع المستمر في سعر برميل النفط في مقابل معاناة معظم الدول الدائنة من عجز في ميزانياتها، مما جعلها تتساهل في الدخول في مفاوضات التسديد المسبق. كما أن معدلات الفائدة في الأسواق المالية العالمية كانت في أدنى مستوياتها. كل هذه العوامل وغيرها، جعلت التسديد المسبق للديون نافعا اقتصاديا لكل من الدائن والمدين. أما على المستوى الأمني، فالتسديد المسبق كان إيجابيا، إذ أنه مكن الجزائر من استرجاع استقلالية قرارها بعد ما ظل لأزيد من عقد من الزمن مرهونا بمشروعية صندوق النقد الدولي.

الكلمات المفتاحية: الدين الخارجي للجزائر، التسديد المسبق للدين، صندوق النقد الدولي.

* أستاذ - جامعة الجزائر 3

مخطط المقال:

مقدمة

- 1) الجزائر من الاستدانة الخارجية وإعادة الجدولة وإلى التسديد المسبق
 - 1-1) خلفية المديونية الخارجية
 - 2-1) أهمية التسديد المسبق
 - 2) مناقشة التسديد المسبق للمديونية الخارجية الجزائرية
 - 1-2) القبول بالتسديد المسبق
 - 2-2) منطلقات التسديد المسبق للديون الخارجية الجزائرية
 - 3-2) مزايا التسديد المسبق
- ### خاتمة

مقدمة:

إن المخاطر الكبيرة التي تنطوي عليها أزمة محتملة للديون السيادية جعلت منها موضوع اهتمام كبير للأكاديميين بصفة عامة والمختصين والساسة بصفة خاصة؛ وهو ما يقلل من أهمية موضوع الديون السيادية للدول النامية والناشئة، وذلك على الرغم من كونها لا تزال تشكل عبئا ثقيلا عليها، وتهديدا جادا لاستقرارها وأمنها. وتجدر الإشارة إلى أن موضوع الديون السيادية الجزائرية لم يحظ على المستوى الأكاديمي بنفس القدر من الاهتمام الذي حظي به على المستوى الإعلامي، الأمر الذي جعلنا نخصص له هذه الدراسة.

إن اهتمامنا سينصب على مدى جدوى وعقلانية قرار التسديد المسبق. أي ألم يكن من مصلحة الجزائر أن تستثمر المبالغ المالية التي خصصتها للتسديد المسبق في مشاريع إنتاجية، أو توظيفها في الأسواق المالية العالمية، حيث تتوفر فرص تحقيق عائد مالي يفوق معدلات الفائدة على الديون السيادية القائمة، وهو ما يسمح بتكوين وفورات تساعد لاحقا في إطفاء جزء من الديون السيادية؟ أخيرا، ينبغي أن نتساءل عن النفع الذي جنته الجزائر من التسديد المسبق؟

وبدون شك، فإن أسئلة فرعية عديدة تطرح، وهي لا تقل أهمية عن السؤال السابق. وإنه من شبه المؤكد أن صانع القرار في الجزائر، وهو يقدم على التسديد المسبق في منتصف عام 2006، لم يكن يعلم بأن أزمة مالية عالمية خطيرة ستنفجر في شهر أكتوبر من عام 2008؛ لكن ألم يضع في الحسبان احتمال حصول مستجدات اقتصادية في غير صالح الجزائر، كارتفاع في معدلات الفائدة المتغيرة، وتحسن في قيمة العملات التي تسدد بها خدمات الدين

السيادي الجزائري، واللجوء مستقبلا إلى مزيد من الاستدانة الخارجية رغم حصول الجزائر على عائدات نفطية غزيرة، وذلك مثلما حصل ويحصل في دول نفطية معروفة* في تقديرنا مثل هذه الحسابات الدقيقة لا بد أن تكون قد أخذت في الحسبان في عملية اتخاذ قرار التسديد المسبق في الجزائر.

في معالجتنا للموضوع، سنعتمد مقاربة منهجية نظرية - محاسبية، من شأنها تحديد مدى سلامة وعقلانية قرار التسديد المسبق للديون السيادية الخارجية لبلد مثل الجزائر له ظروفه الاقتصادية الخاصة.

إن الفرضية التي نحاول إثبات صحتها هي أن الجزائر كانت سوف تتحمل عبء مديونية أكبر في حالة عدم لجوئها إلى التسديد المسبق.

1) الجزائر من الاستدانة الخارجية وإعادة الجدولة وإلى التسديد المسبق:

1-1) خلفية المديونية الخارجية:

✦ جذور المديونية الخارجية للجزائر:

تعود نشأة الديون السيادية الجزائرية إلى بداية عقد السبعينات من القرن العشرين، وبالضبط إلى أسلوب تمويل نموذجها التنموي المعروف بإستراتيجية "الصناعات المصنعة". إذ أنه رغم سياسة التقشف الاجتماعي الذي عرفه المجتمع الجزائري خلال هذا العقد إلا أن مخزون ديونها السيادية عرف نموا كبيرا. إذ أنه ارتفع من حوالي 1 مليار دولار عام 1971 إلى ما يزيد عن 17 مليار دولار عند نهاية عام 1977، وهي السنة الأخيرة من المخطط الرباعي الثاني. وأنه رغم الزيادة الملحوظة التي عرفت إيرادات الجزائر من العملات الصعبة نتيجة التصحيح الثاني لأسعار المحروقات خلال عام 1979، وتوقيف العديد من المشاريع الاستثمارية المسجلة خلال عقد الثمانينات من القرن العشرين، إلا أن مخزون الديون السيادية بصفة عامة والخارجية منها بصفة خاصة استمر في الزيادة حتى غاية 1986، تاريخ انهيار أسعار المحروقات، والذي تسبب في عام 1988 في انفجار أزمة الديون السيادية.

* EMMANUEL R., «Les risques de ré-endettement des pays en développement après les annulations de dettes», Banque de France, n° 157, janvier 2007.

وتجدر الإشارة إلى أن الجزائر لم تسير تسيرها عقلانيا عائداتها النفطية الغزيرة، الأمر الذي كان من شأنه أن يضمن تسديد مستحقات ديونها السيادية ومن تم تجنبها التوقف عن الدفع، وهو ما وقعت فيه في عام 1994 بعد أن أفلتت منه بصعوبة خلال عام 1988.

✦ تأزم الديون الخارجية الجزائرية:

كنتيجة حتمية لتضافر عدة عوامل: انهيار أسعار النفط، وتدني مستوى احتياطي الجزائر من العملات الصعبة (5.767 مليار دينار أي ما يعادل 0.86 مليار دولار)¹، وتراجع جدارتها الائتمانية، عرفت بنية الديون السيادية الخارجية للجزائر تطورا سلبيا، بحيث ازدادت نسبة الديون القصيرة الأجل زيادة ملحوظة في مجمل الديون الخارجية، مما أدى خلال عام 1988 إلى تأزمها، بحيث أصبحت الجزائر بذلك شبه عاجزة عن تسديد خدمة ديونها وضمان تمويل واردتها من السلع والخدمات الضرورية. بلغة الأرقام، فإنه خلال سنة 1988 بلغت خدمة الدين السيادي 7.3 مليار دولار، وقدرت احتياجات البلد من الموارد المالية بالعملة الصعبة اللازمة لتمويل الواردات الضرورية حوالي 7 مليار دولار، أي أن الاحتياجات الضرورية من العملات الصعبة بلغ حوالي 14.3 مليار دولار أمريكي في حين لم تكن عائداتها من المحروقات تتجاوز 7.5 مليار دولار. إن العجز الكبير والمتفاقم في الموارد المالية بالعملة الصعبة كان يعبر عن جوهر الأزمة. لقد استمر احتدام الأزمة خلال السنوات الموالية لتتفجر خلال عام 1994 وذلك عندما بلغت نسبة خدمة الدين 100% خلال الثلاثي الأول من سنة 1994، مما جعل الجزائر مضطرة للجوء إلى طلب مساعدة المؤسسات النقدية والمالية الدولية.

✦ وإعادة الجدولة حل مؤلم للأزمة:

في حالة الاقتصاد الجزائري كما في حالة اقتصاديات دول كثيرة لم تكن عمليات إعادة جدولة الديون السيادية إلا حلا مؤقتا ومؤلما جدا، خاصة على الصعيد الاجتماعي، ذلك لأن قدرة الجزائر على التسديد تتحدد دوما بعامل واحد ألا وهو مستوى سعر البرميل وحجم الصادرات من المحروقات، هذا من جهة؛ ومن جهة ثانية، فإن مخزون الدين السيادي عادة ما يعرف زيادة معتبرة نتيجة عمليات إعادة الجدولة؛ وهو ما حصل فعلا في حالة الجزائر، إذ ارتفع من حوالي 25 مليار دولار عام 1994 إلى حوالي 28.014 مليار دولار عام 1999. وتعتبر عملية إعادة الجدولة حل مؤلم جدا لأن مشروطة صندوق النقد الدولي، خاصة في جانبها الاجتماعي، كانت قاسية: اقتطاعات موازنية معتبرة فيما يخص قطاعات التعليم والصحة والسكن، تجميد مستويات الأجور وتحرير الأسعار².

2-1) أهمية التسديد المسبق:

إن الاهتمام بموضوع الدين السيادي ليس وليد اليوم بل هو قديم؛ إذ اهتم به كبار المفكرين الاقتصاديين منذ بداية تكون علم الاقتصاد. لقد خص ريكاردو موضوع الدين السيادي البريطاني اهتماما كبيرا، سيما وأنه عرف نموا كبيرا خلال مرحلة التوسع الاستعماري؛ حيث بلغ آنذاك مستوى حرجا، حوالي 340% كنسبة من إجمالي الناتج المحلي. وكان ذلك بسبب الحروب الاستعمارية التي كانت تخوضها الإمبراطورية البريطانية. ومن أجل التمكن من تسديد الدين العمومي البريطاني دعا ريكاردو إلى إنشاء صندوق إطفاء³. وتجدر الإشارة إلى أن ما فعلته الجزائر في عام 2000، ودول أخرى من قبل، وهي تنشأ صندوق ضبط موارد الميزانية، ما هو إلا تجسيدا بكيفية أو بأخرى لفكرة ريكاردو هذه.

يعتبر التسديد المسبق للديون السيادية في حد ذاته أمر بالغ الأهمية، لعدة أسباب، منها:

- التقليل من التأثير السلبي للديون على الأداء الاقتصادي؛
 - تحسين مستوى الأمن المالي والاقتصادي الوطني، أي استعادة استقلالية القرار الوطني الذي تأثر تأثرا سلبيا كبيرا نتيجة الأزمة واللجوء الاضطراري إلى مساعدة المؤسسات النقدية والمالية الدولية التي بذلك أصبحت تشارك في إدارة الاقتصاد الوطني، وهو عادة ما ترفضه الدول⁴؛
 - وأخيرا وليس آخرا، توفير هامش أكبر من المناورة اللازم للقيام بالإصلاحات المالية والاقتصادية الضرورية، وذلك بعيدا عن كل الضغوط الأجنبية.
- أما على مستوى الاقتصاد الوطني، فإن انخفاض مستوى مخزون الدين السيادي، الداخلي منه والخارجي، إلى أدنى مستوى يمنح السلطة هامشا كبيرا من الحرية في تسيير المالية العمومية.

تمكنت الجزائر من تقليص ديونها السيادية نتيجة التسديد المسبق إلى أقل من 5 مليار دولار، أي ما يعادل نسبة 4% من إجمالي الناتج المحلي، وحوالي 12% كنسبة من إيرادات الصادرات، وهما نسبتان بسيطتان مقارنة بمعايير صندوق النقد الدولي أو وفقا لمقاييس اتفاقية ماستريخت Maastricht للتقارب الاقتصادي على مستوى الاتحاد الأوروبي. وإذا كان التسديد المسبق للديون السيادية الجزائرية قد تركز على مخزون الدين الخارجي، فإنه لم يستثن منه مخزون الدين الداخلي، بما فيه الديون الخاصة، وبالضبط ديون القطاع الزراعي⁵. ولقد اتخذت الجزائر قرارات هامة بخصوص هذا الأخير، إذ أعطي لموضوع الدين الداخلي الأهمية التي يستحقها. إذ تقرر العمل على تقليصه إلى مستويات دنيا، بحيث يكون من شأنها تخليص المؤسسة الاقتصادية الوطنية منها باعتباره عائقا من بين العوائق التي تحول دون إنجاح عملية إصلاحها. فعلا فإن مخزون الدين العام الداخلي تراجع من 1776 مليار دينار جزائري عند نهاية 2006 إلى حوالي 814 مليار دينار عند نهاية 2009⁶. إن سياسة إطفاء الدين العام الداخلي مستمرة باعتبارها شرطا ضروريا لتحقيق نمو اقتصادي مستديم.

(2) مناقشة التسديد المسبق للمديونية الخارجية الجزائرية:

لم تكن الجزائر الدولة الوحيدة التي لجأت في الفترة الأخيرة إلى التسديد المسبق لديونها السيادية، بل سبقتها إلى ذلك عدة دول منها: فيدرالية روسيا وبولونيا والبرازيل وبيررو والأردن والغالون وغيرها. أكثر من ذلك، فإن مبلغ 8 مليار دولار الذي سددته الجزائر هو مبلغ بسيط مقارنة سواء بما تتوفر عليه الجزائر من موارد مالية أو مقارنة بمبلغ 22 مليار دولار الذي سددته فيدرالية روسيا.

(1-2) القبول بالتسديد المسبق:

بكل تأكيد فإن التسديد المسبق للديون السيادية تترتب عنه نتائج، بعضها إيجابي والبعض الآخر سلبي. وهو عبارة عن الفرق من جهة، ما بين الإيرادات التي ستدرها الموارد المالية المستخدمة في عملية التسديد المسبق لو أنها وظفت أو استثمرت بدلا من تخصيصها للتسديد المسبق، هذا بالإضافة إلى حرمان الاقتصاد الوطني من موارد مالية قد يكون بأمس الحاجة إليها؛ ومن جهة ثانية، النتائج المالية والاقتصادية والسياسية التي يتم جنيها من عملية التسديد المسبق مثل استقلالية القرار السياسي والأمن المالي والاقتصادي. وبصفة عامة، فإن مزايا وعيوب التسديد المسبق تختلف وتتفاوت من حالة إلى أخرى.

متى يكون التسديد المسبق نافعا للمدين؟

يكون التسديد المسبق نافعا بالنسبة لبلد مثل الجزائر فقط عندما تكون القيمة الحالية للدين أكبر من سعر إعادة شراء هذا الدين⁷. بمعنى آخر، إذا كانت معدلات الفائدة في الأسواق المالية أقل من معدلات الفائدة على الديون القائمة. أي أنه بإمكان المدين الحصول على إعادة تمويل بكلفة أقل، وهو ما استفادت منه دولة مثل الأردن وهي تقوم بتسديد مسبق لديونها السيادية.

في كل عمليات التسديد المسبق التي تمت خلال الفترة الأخيرة كان يراعى مبدأ «لا عقوبة ولا تخفيض في قيمة الدين ni pénalité ni décote»؛ وعليه فإن المدين كان في جميع الحالات مستفيدا من العملية. وهذا لا يعني إطلاقا أن الدائن كان خاسرا. وبالنسبة للجزائر، وحسب تسريح وزير المالية، تكون قد كسبت 2 مليار دولار.

إن النفع المالي كقيمة مطلقة، وهو 2 مليار دولار في هذه الحالة، يتوقف على معدل التحويل إلى القيمة الحالية؛ إذ أنه بتغيير هذا الأخير يتغير بالزيادة أو بالنقصان مقدار النفع. فالقيمة

الحالية لمبلغ مستحق بمعدل فائدة (q) متفق عليها في العقد، ومعدل الفائدة في السوق المالي (i)، ومدة متبقية من عمر الدين (d) يمكن حسابها وفق الصيغة الرياضية⁸:

$$S_t = \sum_{j=1}^d \frac{qk}{(1+r)^j} + \frac{k}{(1+r)^d}$$

حيث: مدفوعات الفوائد هي: $\frac{qk}{(1+r)^j}$

ومدفوعات أصل القرض: $\frac{k}{(1+r)^d}$

وعليه، فإن مبلغ نقدي K مستحق بمعدل فائدة 10% عندما يكون المعدل الحالي في السوق المالية 5% تكون قيمته الحالية أكبر من قيمته الاسمية، وعلى العكس من ذلك، ففي حالة كون المبلغ مستحقا بمعدل 3%، فإن قيمته الحالية تكون أقل من قيمته الاسمية.

❖ ولماذا يقبل الدائن التسديد المسبق؟

إذا كان المدين مستقيدا من التسديد المسبق فلماذا يقبل الدائن ذلك، سيما وأنه عادة ما يكون ميزان القوى في صالحه؟
في حالات التسديد المسبق التي تمت خلال الفترة 1997-2007، قد تكون الحاجة الماسة للدول الدائنة إلى الإيرادات المالية بسبب العجز المعتبر في الميزانية هو العامل الرئيسي المفسر لقبولها التسديد المسبق⁹. كما أن معدل التحويل إلى القيمة الحالية المطبق يسمح لها بقبض جزء معتبر من فوائد الديون قبل حلول تواريخ استحقاقها. أي أن الدائن والمدين يتقاسمان مبلغ مدفوعات الفوائد التي كانت ستسدد من قبل المدين لصالح الدائن في حالة عدم اللجوء إلى التسديد المسبق. ويفسر لجوء الجزائر ودول أخرى إلى التسديد المسبق للديون خلال الفترة 2005-2007 بالظرف الاقتصادي العالمي لسنة 2000، حيث بلغت معدلات الفائدة في الأسواق المالية الدولية أدنى مستوى لها، وهو ما جعل معدل التحويل للقيمة الحالية موافيا، هذا من جهة؛ ومن جهة ثانية، فإن تحسن الأوضاع الاقتصادية لهذه الدول وبالتالي حصولها على تصنيف ائتماني جيد من قبل وكالات التقييم، كان يتيح لها الاستفادة من فرص إعادة التمويل بكلفة أقل.

2-2) منطلقات التسديد المسبق للديون الخارجية الجزائرية:

✦ التسديد المسبق والاستخدام العقلاني للموارد المالية:

إن من بين ما يعنيه الاستخدام العقلاني للموارد المالية استخدامها في الوقت المناسب من أجل استغلال الفرصة المتاحة. فاختيار الوقت المناسب لمعالجة مخطر مثل احتمال حصول تبعية مالية مفرطة من شأنها أن تعرض استقلالية القرار السياسي الوطني للخطر هو من قبل الاستخدام العقلاني للموارد المالية الوطنية؛ وهو ما لم تقم به الجزائر خلال النصف الأول من عقد الثمانينات من القرن الماضي وهي تستفيد من التصحيح الأول لأسعار المحروقات، وذلك رغم وعي السلطة الجزائرية آنذاك بخطورة انعكاسات أزمة الديون السيادية¹⁰. إذ حذر من ذلك رئيس الجمهورية الأمين العام لحزب جبهة التحرير الوطني في التقرير المقدم للمؤتمر الاستثنائي في جوان 1980. بكل بساطة، فإن تكرار خطأ عدم الاستفادة من الفرصة المتاحة والوقوع في أزمة الديون الخارجية هو ما كانت قد تتعرض له الجزائر في المستقبل لو أنها لم تلجأ إلى تكوين ما يسمى "بصندوق ضبط موارد الميزانية" والتسديد المسبق لديونها الخارجية في سياق اقتصادي موات يتميز بارتفاع مستمر ومعنبر لأسعار المحروقات.

خلاصة القول، هو أن قرار التسديد المسبق قد جاء في وقت مواتي وضمن سلسلة من القرارات، والتي كانت جميعا من قبيل محاولة الاستخدام العقلاني للموارد المالية التي أتاحها الارتفاع المتواصل لأسعار المحروقات خلال العقد الأخير. من بين القرارات المذكورة قيام الجزائر بتخصيص موارد مالية معتبرة للتنمية المحلية*، وهي تتمثل أساسا في البرامج التنموية التي خصت بها مناطق عدة من التراب الوطني. كما أنها خصصت موارد مالية ضخمة لتطوير جميع مكونات بنيتها التحتية، من طرق وموانئ ومطارات وسدود واتصالات. وكما أولت الجزائر اهتماما خاصا للجانب الاجتماعي، وهو ما تعبر عنه الاستثمارات الضخمة في مجال الرعاية الاجتماعية كالسكن والصحة والتعليم والمعاشات**.

وأخيرا وليس آخرا، فإنها أعطت أولوية لرأس المال البشري، وخاصة في الفترة الأخيرة، حيث بلغ الغلاف المالي المخصص له في المخطط الخماسي 2009-2014 حوالي 10.000 مليار دينار جزائري.

* إنه لا يكفي استثمار موارد مالية ضخمة في تطوير البنية التحتية للحكم على مدى عقلانية القرار بل ينبغي أن تكون النفقة ناجعة وهو ما يعاب على الجزائر.
** تبلغ نسبة التمدرس حوالي 97.8%.

✦ مدى تأثير التسديد المسبق على الطاقة التمويلية للجزائر:

صحيح أن التسديد المسبق باعتباره تخصيص لموارد مالية تذهب إلى دائنين أجانب، وهو بذلك يكون عبارة عن فرصة ضائعة، أي حرمان الاقتصاد الوطني منها، في الوقت الذي قد يكون بأمس الحاجة إليها. والسؤال الذي يطرح إلى أي حد ينطبق هذا على حالة الاقتصاد الجزائري؟ إن الجزائر لم تقدم على التفاوض من أجل التسديد المسبق لديونها الخارجية في عام 2006 إلا بعد أن كانت تتوفر على مستوى قياسي من احتياطي صرف بلغ حوالي 78 مليار دولار أمريكي؛ وكان بكل تأكيد يتجاوز بكثير الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطني. وبذلك، لم يكن للتسديد المسبق أي تأثير سلبي على تمويل المخطط الخماسي التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009 والذي خصصت له الجزائر غلفاً مالياً ابتدائياً قدره 90 مليار دولار.

✦ وعوائد الاستخدامات البديلة أو الفرصة الضائعة:

نظراً لتوفر الاقتصاد الجزائري على موارد مالية غزيرة تفوق احتياجات تمويل المخطط الخماسي 2005-2009، هذا من جهة؛ ومن جهة ثانية، عدم توفر الجزائر على صندوق سيادي يكون من شأنه توظيف واستثمار احتياطي الصرف المتنامي باستمرار (حوالي 186 مليار دولار في شهر سبتمبر 2012 مقابل 78 عند نهاية 2006)، فإن مبلغ 8 مليار دولار أمريكي التي خصصت للتسديد المسبق لم يكن بإمكان الجزائر سوى توظيفها في أذن الخزانة الأمريكية وفي مثيلاتها ذات مستوى العائد البسيط، وهو غير مغري إطلاقاً. وتجدر الإشارة إلى أن سياسة إدارة الجزائر لاحتياطها من الصرف، لم تكون بالضرورة جيدة، ولكنها كانت محظوظة، وهو ما بينه انفجار أزمة 2008 التي تسببت في خسائر فاضحة للمستثمرين في البورصات العالمية. بالإضافة إلى ذلك، فإن الاقتصاد العالمي الذي يعرف منذ عدة عقود تقلبات واسعة وشبه دائمة في الأصول المالية، عادة ما تسببت في خسائر كبيرة للمستثمرين، وهي الفكرة التي نعود إليها في فقرة لاحقة.

(3-2) مزايا التسديد المسبق:

بكل تأكيد أن للتسديد المسبق عيوب ومزايا، وهي تختلف من بلد إلى آخر وذلك حسب الوضع الاقتصادي للبلد والظروف التي يكون يمر بها. من أهم العوامل المحددة للعيوب والمزايا الطاقة التمويلية للبلد، والطاقة الاستيعابية لاقتصاد الوطني، ومستوى احتياطه من الصرف الأجنبي، وتوفره على خبرات تقنية وطنية تتولى مسؤولية توظيفها واستثمارها في

الأسواق المالية العالمية، وفرص الاستثمار المتاحة على المستويين الوطني والدولي، ودرجة التبعية المالية ومدى تأثيرها على استقلالية القرار السياسي الوطني.

✦ استقلالية القرار السياسي الوطني:

ينبغي الإشارة إلى أن استقلالية القرار الوطني هو أمر بالغ الأهمية بالنسبة للأمم الاقتصادية للدولة. كما أن الجزائر لم تكن بالدولة الوحيدة التي وظفت عشرات مليارات الدولارات في أذن الخزينة، خاصة منها الأمريكية، بل فإن دول كثيرة قامت بذلك. فالصين، على سبيل المثال لا الحصر، باعتبارها القوة الأولى عالميا من حيث مستوى احتياطها من العملات الصعبة البالغ خلال شهر مارس 2011 حوالي 2846 مليار دولار، وظفت ما لا يقل عن 790 مليار دولار في أذن الخزينة الأمريكية. كما أن دول عديدة متقدمة وصاعدة تقوم بذلك؛ وهو أمر عادي نظرا للدور الذي يضطلع به الدولار الأمريكي في الاقتصاد العالمي.

استخلصت الدروس من تجربة الثمانينات من القرن الماضي. إذ أنه بعد انهيار أسعار النفط في عام 1986، أغلقت أسواق رؤوس الأموال الدولية الطويلة الأجل في وجه الجزائر، بحيث أصبحت قدرتها على الحصول على الموارد المالية ليست فقط محدودة بل وتقتصر على القصيرة الأجل منها. أما في مرحلة ثانية فإن الجزائر أخذت تتعرض لمختلف أشكال ضغوط دائئها، وخاصة من خلال صندوق النقد الدولي باعتباره، وسيلة الدائنين الكبار لتحقيق مآربهم. بطبيعة الحال فإن الجزائر كبقية الدول التي لجأت إلى مساعدة الصندوق أصبحت مقيدة بشروطه بل ومقبلة تماما.

وبذلك، فقدت استقلالية قرارها المالي والاقتصادي بصفة عامة، وأصبحت خاضعة له في تحديد سياستها الاقتصادية بصفة خاصة والسياسة الوطنية بصفة عامة. صحيح أنه ما لا يتجاوز مخزون الدين الخارجي مستوى معيناً فإن القرار السياسي يبقى مستقلاً، لكن مجرد وجود الدين الخارجي بالنسبة لاقتصاد أحادي التصدير، فإنه يعتبر تهديدا لاستقلالية القرار، وهذا ما ينطبق على حالة الجزائر، وهو ما تهدف إلى تجنبه سياسة التسديد المسبق للدين السيادي.

بكل تأكيد فإن الجزائر، وهي تتخذ قرار التسديد المسبق لديونها الخارجية، كانت قد استفادت من دروس تجربتها السابقة مع دائئها، حيث أنه بالإضافة إلى ما سددته في شكل خدمة ديونها والذي بلغ بالنسبة للفترة 1985-2005 حوالي 117.9 مليار دولار¹¹، منها حوالي 34,9 مليار دولار كانت عبارة عن فوائد، تعرضت لفقدان استقلالية قرارها نسبيا، خاصة عندما وقعت اتفاقية الدعم مع صندوق النقد الدولي في عام 1994. لقد تعرضت الجزائر لأشكال عدة من الضغوط. كما أن اتفاقية إعادة جدولة ديونها ترتبت عنها التزامات عدة باهظة التكلفة الاجتماعية، كالانقطاعات الموازية التي سببت لها في متاعب كثيرة. خذ على

سبيل المثال قطاع التربية والتعليم الذي عانى، ليس فقط بسبب عنف التسعينات، بل وبسبب عجز المؤسسة التعليمية، خاصة في الطورين الأساسيين والثانوي، عن توفير وجبة غذائية بسيطة لأطفال مدارس المناطق النائية.

✦ تقلص تعرض المدين لمخاطر تقلبات عملات محددة:

من خلال بنية العملات التي حررت بها الديون السيادية يمكن أن ندرك المخاطر التي يتعرض لها البلد المدين. فبالنسبة للجزائر كان وزن العملات التي حررت بها ديونها السيادية البالغة عام 2006% حوالي 12 مليار دولار كالتالي: وزن الدولار 43% والأورو 47% والعملات الأخرى 10%. ومعلوم، أن الأورو كان يعرف تحسنا مستمرا خلال سنوات 2000، وهو ما جعل الجزائر تتحمل خسارة لأن إيراداتها بالدولار المتراجع أمام الأورو. أي أن التسديد المسبق كان من شأنه أنجنب الجزائر مثل هذه الخسارة أي كان مقدارها.

✦ تجنب الاقتصاد الجزائري من التأثيرات السلبية لعدم استقرار الاقتصاد العالمي:

معروف أن الاقتصاد العالمي، وهو اقتصاد سوق بصفة عامة، يعرف عدم استقرار شبه دائم، وذلك منذ منتصف التسعينات من القرن العشرين إلى غاية الآن. ويلزم عدم الاستقرار هذا ارتفاع في وتيرة الأزمات المالية: أزمة المكسيك عام 1995/1994، أزمة دول منطقة جنوب شرق آسيا 1997، أزمة روسيا عام 1998، أزمة الأرجنتين وتركيا عام 2001، وأخيرا أزمة عام 2008، وهي أزمة الاقتصاد الرأسمالي العالمي المتناهي التعقيد والتي لم تنتهي بعد. قد يكون ما عرفناه من تأثيراتها السلبية عبارة عن قمة جبل الثلج L'iceberg فقط، وأما الأسوأ فهو أن لا محال وذلك مع تآزم ديون السيادة وديون العائلات والمؤسسات الاقتصادية وخاصة منها المؤسسات المالية¹². إذ أنه ما دامت مديونيات اقتصاديات العالم، وخاصة منها مديونيات اقتصاديات الدول الرأسمالية المتقدمة، لم تعالج معالجة نهائية فإنها ستبقى عرضة للانفجار وستكون عواقبها وخيمة على مستوى العالم.

✦ والاستغلال العقلاني للموارد المالية الوطنية:

ترى بعض الأوساط الأكاديمية والسياسية بأن ترشيد استغلال الموارد المالية الوطنية يبقى مرهونا بترشيد استغلال المحروقات، وهو ما يقتضي تحديد حجم إنتاجها بحسب الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطني. ووفقا لهذا المعيار، فإنه ينبغي توفير التمويل اللازم للاقتصاد الوطني وتكوين احتياطي صرف لا يتجاوز "حدا معينا"؟ والاحتفاظ بالثروة النفطية في باطن الأرض للأجيال القادمة.

- وقد تبدو مثل هذه الفكرة جيدة وتستحق التقدير، لكن هذا في واقع الأمر تفكير غير سليم لأنه يهمل متغيرات اقتصادية وسياسية دولية في غاية الأهمية، وهي:
- أن المحروقات هي سلعة إستراتيجية بالنسبة للاقتصاد العالمي، وأن هذا الأخير هو على درجة كبيرة من الاعتماد المتبادل؛ وعليه فإنه من المستحيل عدم الاستجابة للطلب العالمي على المحروقات، لأن ذلك يعني بكل بساطة كسر النمو الاقتصادي العالمي؟ وعليه، فإنه في حالة اتخاذ مثل هذا القرار فإنه على الجزائر أن تنتظر رد فعل عنيف وصارم، خاصة من قبل المستهلكين الكبار للمحروقات؛
 - ليس بالضرورة أن يكون الاحتفاظ بجزء من المحروقات كثرة وطنية للأجيال القادمة بالشكل الأفضل إطلاقاً. إذ توجد دول مثل بريطانيا والنرويج وغيرهما تحتفظ بها في شكل آخر، وهو لائق بكل تأكيد. أكثر من ذلك، فإن الجزائر وهي تستثمر في البنية التحتية تكون بذلك قد تركت للأجيال القادمة نصيبهم من الثروة الوطنية، فإن الأهم من كل ذلك هو أنه يمكن تخصيص عائدات المحروقات لتوفير تعليم وصحة جيدين للأجيال الحالية، والتي تكون بذلك قادرة على بناء اقتصاد وطني متطور، تقوم بتوريثه للأجيال القادمة وهو بكل تأكيد الحل الأمثل؛
 - وأنه إذا كان اقتصاد الجزائر كغيره من اقتصاديات دول العالم الأخرى يوجد في حالة اعتماد متبادل قوي في كل المجالات فإنه على كل الدول الإنفاق بقدر دخلها الوطني، وعليه فقد يطلب من الجزائر كغيرها من الدول الأخرى أن تتفق إيراداتها النفطية بالكامل باعتبار ذلك بمثابة الحل الأمثل لتجنيب الاقتصاد العلمي تسربات قوية يكون من شأنها إضعاف النمو الاقتصادي العالمي.

خاتمة:

- رغم مرور حوالي ثلاثة عقود من الزمن على انفجار أزمة المديونية الخارجية لمجموعة ما كان يسمى بالدول النامية، إلا أن موضوع الديون السيادية لا يزال حديث الساعة، بل الشغل الشاغل لقادة العالم. ففي منتدى دافوس لـ 2010، توقع الحاضرون بأن تكون الأزمة المالية القادمة أزمة الديون السيادية لدول متقدمة، وأن احتمال توقف بعضها عن الدفع أمر وارد، وهو ليس توقعا اعتباطيا بل مؤسسا، يستند إلى دلائل ملموسة، منها:
- المستويات القياسية لمخزونات الديون السيادية للدول المتقدمة، وتأتي على رأسها حالة الولايات المتحدة الأمريكية بحوالي 14.600 مليار دولار في نهاية 2011؛
 - الزيادة الملحوظة والمؤكدة التي ستعرفها مخزونات الديون السيادية لهذه الدول خلال السنوات 2013/2011 بسبب العجز الكبير في ميزانياتها العمومية؛
 - أصبحت المستويات القياسية لمخزونات الديون السيادية تشكل كبحا حقيقيا للنمو الاقتصادي؛
 - وعجز دول متقدمة عن تدبير الموارد المالية اللازمة لتسديد خدمة ديونها، واعتبارها من قبل الأسواق المالية دولا تنطوي على مخاطر كبيرة من شأنها أن تتسبب في ارتفاع كلفة التمويل؛
- نخلص في مقالنا هذا إلى النتيجتين التاليتين: أن الديون السيادية القائمة على بلد نامي أو ناشئ مثل الجزائر تظل تشكل فخا كامنا قد يقع فيه البلد في المستقبل، وهو ما حصل للجزائر على إثر انهيار أسعار المحروقات عام 1986. وعليه، فإنه من الصواب التخلص منها متى توفرت للبلد القدرة على التسديد، وهو ما فعلته الجزائر عام 2006. وأن تخلص أي بلد، سواء كان متقدما أو ناميا، من الديون السيادية لا يمكن أن يكون نهائيا لأن العودة إلى الاستدانة أمر وارد بمجرد توفر ظروف محددة، وأن المطلوب من بلد نامي مثل الجزائر هو الاستفادة من دروس الماضي حتى لا تتكرر الأخطاء السابقة.

الهوامش والمراجع:

- 1 مجيطنه مسعود، «المديونية الخارجية لبلدان المغرب العربي بين التنمية وتكريس التبعية»، ورقة بحثية مقدمة في المؤتمر الدولي حول «المديونية الخارجية للأقطار العربية والإفريقية»، مصراته، ليبيا، 1988/03/27-25.
- 2 رمزي زكي، «حوار حول الديون والاستقلال مع دراسة عن الوضع الراهن لمديونية مصر»، ط. مكتبة مدبولي، القاهرة، 1986.
- 3 RICARDO David, «Essai sur le système des dettes consolidées et sur l'amortissement», ed. Œuvres complètes Guillaumin (8° édition), Paris, 1847.
- 4 SOCRATES José, 1° ministre portugais, Le figaro du 20 mars 2011.
- 5 ارجع إلى:
 - HARITHI Fadhila, «Le désendettement des opérateurs: Cas de l'effacement des dettes des agriculteurs», journée d'étude, faculté des sciences économiques et des sciences de gestion, Université Alger3, 24 février 2011; 3
 - & SEDDIKI Malika, «Le ralentissement du surendettement des ménages par la limitation des crédits à la consommation», Journée d'étude, faculté des sciences économiques et des sciences de gestion, Université Alger 3, le 24/02/2011.
- 6 Ministre des finances Algérien, Quotidien d'Oran, le 04 février 2008.
- 7 DANIEL Laurent & MANAS Arnaud, «Modélisation et analyse des mécanismes du club de paris de rachats de créances par prépaiement», Bulletin de Banque de France, n° 152, août 2006.
- 8 DANIEL Laurent & MANAS Arnaud, o.p. cit.
- 9 ارجع إلى:
 - ISSING Otmar, «Le rôle de la politique macroéconomique face aux déséquilibres mondiaux», Colloque international, Banque de France, novembre 2005;
 - & KENNEDY Mike & SLOK Torsten, «Réformes structurelles: Solution aux déséquilibres internationaux de paiements courants», In Revue économique de l'O.C.D.E., n° 41, 2005/2.
- 10 مجيطنه مسعود، مرجع سابق.
- 11 OUYAHIA Ahmed, Conference de presse sur la situation socio-économique de l'Algérie,
- 12 ارجع في هذا الشأن إلى:
 - STRAUSS-KAHN D., Le Monde du 08 décembre 2010;
 - & ROUBINI N., Le Monde du 19 novembre 2010.